تقاسم الأعباء

مع شركاء غير مألوفين في مكافحة الإرهاب

إيسِلِن برادي ودانيال بايمان



مؤسسة النازعات
A n a z i a t

رجب
1447 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقاسم الأعباء

مع شركاء غير مألوفين في مكافحة الإرهاب

إيسلين برادي ودانيال بايمان

[CTC Sentinel - November/December 2025, Volume 18, Issue 11]

النازعات

رجب ١٤٤٧

إيسِلِن برادي (Iselin Brady) طالبة في برنامج «دراسات الأمن – Security Studies» بجامعة «جورجتاون – Georgetown».

دانيال بايمان (Daniel Byman) أستاذ في كلية الشؤون الخارجية بجامعة «جورجتاون – Georgetown»، ومدير برنامج «الحرب والتهديدات غير النظامية والإرهاب – Georgetown» في مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية – Center for Strategic and International Studies».

الخلاصة

تعمل الولايات المتحدة مع أصناف شتى من شركاء مكافحة الإرهاب في محاربة الجماعات الجهادية العالمية كتنظيمَي «القاعدة» و«الدولة». ويوفّر هؤلاء الشركاء للولايات المتحدة سَعَةً في الامتداد والحركة، ويخففون عنها مؤونة مكافحة الإرهاب، وغالبًا ما يفيدون استخباراتيًّا وعسكريًّا لطول باعهم في ذلك. ومع أنّ كثيرًا من شركاء الولايات المتحدة حكوماتٌ دولية، لكنّ بعض شركائها جماعات دون الدولة، من بينها جماعات لها ماض مريب، وصلات مقلقة، وسوء سيرة في حقوق الإنسان، ويترتب على التعامل معها تعقيدات دبلوماسية. وهؤلاء شركاء مَعيبون، لكن في كثير من الأحيان لا غنى عنهم في مكافحة الإرهاب. وعند تدبير هذه العلاقات، يتعين على الولايات المتحدة أن تزِن التكاليف والأعباء اللازمة للتعامل مع هؤلاء الشركاء، وأن تُدرك أنها أحيانًا قد تنقض ما ترفعه من شعارات حال سعيها لصيانة مصالحها.

لا تخوض الولايات المتحدة كل معركة، ولا تتحمل كل عبء في صراعها مع التنظيمات الإرهابية الأجنبية. وعلى مقتضى العقيدة العسكرية المعروفة بـ«بهم، ومعهم، وعن طريقهم»، للولايات المتحدة حلفاء وشركاء كثُر يُحاربون الإرهاب في بلادهم، ويتبادلون المعلومات الاستخباراتية، ويسهمون أحياناً بالقوة العسكرية في قتال «القاعدة» وتنظيم «الدولة» ونحوها. وفي معظم البلدان، تُعد أجهزة الأمن الحكومية والشرطة والقوات العسكرية الشركاءَ الأُوَل، لكن «فاعلين ما دون الدولة» يكونون في بعض الأحيان القوة الوحيدة على الأرض لمواجهة الإرهابيين. وفي حالات أخرى –كما في أفغانستان وسورية اليوم– قد تكون نفس الحكومة جماعة إرهابية حالية أو سابقة، ومع ذلك تظل شريكًا محتملًا في مكافحة الإرهاب.

تنشط جماعات إرهابية كثيرة في أماكن تكون فيها الدولة ضعيفة أو معدومة، مما يجعل العثور على شركاء مألوفين في مكافحة الإرهاب أشد صعوبة. وتسعى بعض الجماعات إلى اقتطاع كيانات مصغرة بحكم الأمر الواقع في مناطق يَضعف فيها سلطان الدولة، مثل «حزب الله» في لبنان. وفي العقود الأخيرة، استولت جماعات جهادية سنية في أفغانستان والعراق ومالي ونيجيريا والصومال وسورية واليمن وغيرها على مناطق محلية، وانخرطت في حروب

أهلية، للدفاع عن المسلمين، وساعية إلى تحويل مسارات الصراعات لنشر منهجها الجهادي[١].

يمكن للشركاء غير المألوفين أن يُنقذوا أرواحًا أمريكية، ودون كثير مال، ولا سيما إذا ما قورن ذلك بانتشار القوات العسكرية الأمريكية، الذي قد يبلغ مئات الملايين، بل مليارات الدولارات، في عمليات صغيرة. وغالبًا يكون للقوى المحلية معرفة أكبر بسكانها، مما يجعلها أقدر على جمع المعلومات الاستخبارية عن عمليات الإرهابيين أو أعيانهم. كما تستطيع الولايات المتحدة تقليل ردود الفعل العدائية من السكان المحليين بالاعتماد على قوات منبثقة من المجتمعات المحلية، وتجنب نشر قواتها أو الحد منه[٢].

إلا أنّ ثمن التعاون باهظ؛ فكثير من هذه القوى، مع إظهارها قدرًا من الكفاءة العسكرية، تحتاج إلى دعم وتدريب كبيرين. كما أنّ ولاء هذه القوى للولايات المتحدة غير مضمون، وقد تكون لها أهداف سياسية –داخلية أو

---

[1] Thomas Hegghammer, "The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad," *International Security* 35:3 (2010): pp. 53-94; Daniel Byman, *Road Warriors: Foreign Fighters in the Armies of Jihad* (Oxford: Oxford University Press, 2019).

[٢] كثيرٌ من هذه المسائل بُسط فيها القول في الأدبيات المتعلقة بالحروب بالوكالة، انظر:

inter alia, Andrew Mumford, *Proxy Warfare: War and Conflict in the Modern World* (Cambridge: Polity Press, 2013); Tyrone L. Groh, *Proxy War: The Least Bad Option* (Stanford: Stanford University Press, 2019); Vladimir Rauta, "Proxy Warfare and the Future of Conflict: Take Two," *RUSI Journal* 165:2 (2020): pp. 1-10; and Daniel Byman, "Outside Support for Insurgent Movements," *Studies in Conflict & Terrorism* 36:12 (2013): pp. 981-1004.

خارجية– تُفضي إلى تعقيدات دبلوماسية. ومن الإشكالات الأخرى أنّ بعض الشركاء، أو بعض قطعها، يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا يزالون على صلات بفاعلين خطرين مختلفين، من بينهم شبكات إرهابية معادية للولايات المتحدة.

وللتخفيف من هذه المشكلات، على الولايات المتحدة أن تختار بعناية الشركاء الذين تطمئن إلى العمل معهم، والقادرين على تحقيق أنفع النتائج بأقل الموارد الأمريكية. كما عليها أن تجمع معلومات استخبارية عن شركائها، ضمانًا لموثوقية ما يقدمونه من معلومات، ورصدًا لانتهاكات حقوق الإنسان أو غيرها من الأفعال المشبوهة التي قد يرتكبها الشركاء. وعليها ألا تعتمد اعتمادًا كاملًا على الشركاء غير المألوفين؛ فإذا علم هؤلاء أنّ الولايات المتحدة لا تملك بدائلَ أخرى، تراجعت قدرة الولايات المتحدة التفاوضية تراجعًا كبيرًا. وحيثما أمكن، يتعين على الولايات المتحدة تدريب قوى بديلة، أو تعزيز ما تختص به من قدرة.

وينقسم ما تبقى من هذه المقالة إلى أربعة أقسام: يعرض **القسم الأول** ثلاث حالات حديثة من التعاون في مكافحة الإرهاب مع شركاء ذوي

إشكالات وتعقيدات هم على التوالي: «أبناء العراق»[1]، والقوات الكردية في سورية، و«هيئة تحرير الشام» سواء قبل توليها قيادة الحكومة في سورية عام ٢٠٢٥م أو بعد ذلك. ويقدّر **القسم الثاني** منافعَ هذه الشراكات، فيما يبين **القسم الثالث** تكاليفَها وحدودَها. و**ختام المقالة** باقتراح جملة من الأمور لتقاسم الأعباء مع شركاء إشكاليين.

ثلاث حالات مع شركاء مضطربين

في الحقبة التي أعقبت أحداث «الحادي عشر» دأبت الولايات المتحدة على العمل بانتظام مع أطراف شتى من الحلفاء والشركاء والوكلاء من غير الدول. وكان من بين أنجع هذه الشراكات ما استلزم مفاضلات جسيمة؛ إذ ارتبط كثير منها بصلات مع جماعات إرهابية أخرى، وأناس ذوي سيرة سيئة في حقوق الإنسان. يتناول هذا القسم ثلاث علاقات أمريكية متباينة: «أبناء العراق» (٢٠٠٦-٢٠٠٩م)، والمقاتلين الكرد في سورية (٢٠١٥م-حتى اليوم)، و«هيئة تحرير الشام» وسوابقها، والحكومة السورية الجديدة (٢٠١١م-حتى اليوم).

---

[1] أبناء العراق الاسم الرسمي لمجالس الصحوات في العراق، وسيأتي الحديث عنهم مبسوطًا. وآثرنا التعبير عنهم بالصحوات والصحوة ونحوها في أغلب المواضع كونه الاسم المعروف المتداول عنهم بين المجاهدين [النازعات].

أبناء العراق

ظهر تحالف «أبناء العراق» سنة ٢٠٠٦م، في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م. وبعد أن اختُتمت العمليات القتالية واسعة النطاق في نيسان ٢٠٠٣م، اندلعت «حرب ما بعد الحرب»، إذ زادت أعمال التمرد والإرهاب في أرجاء البلاد[١]. وبحلول مطلع ٢٠٠٤م، ارتفع عدد الهجمات التمردية إلى مئتي هجوم أسبوعيًّا، وبلغ في نيسان ستمئة هجوم، كان معظمها من تنفيذ تنظيم «القاعدة في العراق». واستمر هذا المنحى التصاعدي طوال عام ٢٠٠٥م، حتى جاوز في بعض الحالات ثمانمئة حادثةٍ أسبوعيًّا على امتداد البلاد[٢].

وقد أيدت قبائل سنية كثيرة -وقد نال منها الإقصاء تحت الحكومة العراقية الجديدة ذات الغلبة الشيعية ما نالها، وسخطت على الولايات المتحدة لإطاحتها بالنظام السابق ذي الغلبة السنية- حركةَ التمرد في بداياتها تأييدًا صامتًا أو مباشرًا، لكن هذه القبائل ما لبثت أن نفرت من تنظيم «القاعدة»، الذي لم يعجز فحسب عن حمايتها من هجمات الحكومة العراقية، بل عمد

(1) Richard Shultz, "'The Irreducible Minimum': An Evaluation of Counterterrorism Operations in Iraq," *PRISM* 7:3 (2018): pp. 102-117.
(2) Ibid.

أيضًا إلى إيغالٍ في العنف ضد السكان العراقيين، فاستهدف شيوخ القبائل، وفرضَ أحكامًا غالية، وعاقب كل مَن لم ينقد له انقيادًا كاملًا[١].

وفي أواخر عام ٢٠٠٥م، أعرضت ميليشيات قبلية سنية كثيرة عن المتمردين، وشرعت في السعي لطردهم من ديارها، في تحول عُرف بـ«صحوة الأنبار»[٢]. ومن رحِم هذه الصحوة تَشكّل تحالف «أبناء العراق» برعاية أمريكية لمكافحة التمرد[٣]. وموّلت الولايات المتحدة هذا المشروع، فكانت تدفع للمقاتل ثلاثمئة دولار شهريًّا[٤]. وربما كان الأهم من ذلك أنها وفّرت لهم الإسناد والعتاد؛ فإذا هددهم تنظيم «القاعدة» أو غيره، دفعت الولايات المتحدة بقوات إضافية إلى المنطقة وأسندتهم جويًّا. وإلى جانب ذلك، تعاونت الحكومة العراقية مع قادة «أبناء العراق» بدل أن تستهدفهم. ووعدت الحكومة العراقية الصحوات بتوظيف دائم بعد انتهاء النزاع، على أن يُدمَج عشرون في المئة منهم في أجهزتها الأمنية، ويُوفَّر للثمانين في المئة الباقين عمل حكومي

---

(1) Najim Abed al-Jabouri and Sterling Jensen, "The Iraqi and AQI Roles in the Sunni Awakening," *PRISM* 2:1 (2010): pp. 3-18.

(2) "Iraqi Government Assumes Responsibility for All 'Sons of Iraq,'" *DVIDS*, April 1, 2009.

(3) Nizar Mohamad, "A Coalition of Negatives: The Case of the Sons of Iraq and the US in their Counterinsurgency Alliance," *Journal of Military Strategic Studies* 18:4 (2018): pp. 149-176.

(4) Farook Ahmed, "Backgrounder #23: Sons of Iraq and Awakening Forces," *Institute for the Study of War*, February 21, 2008.

بديل. وفي عام ٢٠٠٧م، شهدت «الزيادة» تعزيزًا في أعداد القوات الأمريكية في العراق، وتناميًا في العلاقة بين الصحوات وقوات التحالف، وبحلول عام ٢٠٠٨م كان للصحوات أكثر من مئة ألف مقاتل يعملون في نحو ثلثي البلاد[١].

وكانت الصحوات شريكًا ذا أثر بيّن –للولايات المتحدة– في خفض العنف الذي تمارسه «القاعدة». ومع أنهم لم يُفوَّضوا بشنّ عمليات هجومية، فقد عمل مقاتلو الصحوات في محافظاتهم الأصلية، يؤدون وظيفة الشرطة المحلية، ويقيمون نقاط التفتيش، ويجمعون المعلومات الاستخبارية عن هويات المشتبه بهم من المتمردين ومواقع مخابئ الأسلحة أو العبوات الناسفة[٢]. وقد ظهرت أهميتهم وبرزوا في تحصيل الاستخبارات المحلية؛ إذ كانوا أعرفَ بمجتمعاتهم، وأرسخَ شرعية فيها، وهذا سهّل عليهم تمييز المقاتلين الأجانب ومقاتلي «القاعدة» الذين لا ينتمون إلى المنطقة. ولم يُقصَد بالصحوات أن يكونوا حلًّا دائمًا، بل «إجراءً مؤقتًا يراد به مساعدة قوات التحالف وقوات الأمن العراقية

---

(1) Govinda Clayton and Andrew Thomson, "The Enemy of My Enemy is My Friend … The Dynamics of Self-Defense Forces in Irregular War: The Case of the Sons of Iraq," *Studies in Conflict & Terrorism* 37:11 (2014): pp. 920-935.

(2) Farook Ahmed, "Backgrounder #23: Sons of Iraq and Awakening Forces," *Institute for the Study of War*, February 21, 2008.

على المضي قدمًا في توفير الأمن»[١]. وبحلول نيسان ٢٠٠٩م، كانت قواتُ التحالف قد نقلت جميع مقاتلي الصحوات وتكاليفهم إلى الحكومة العراقية[٢].

وقد أفضت الصحوات ومشروع «أبناء العراق» اللاحق، مقرونين بالزيادة الأمريكية، إلى جملة من النجاحات ضد تنظيم «القاعدة». ففي السنة الأولى من المشروع، ذكر مشاة البحرية الأمريكية بأنه «لولا الصحوة، لَما كانت الزيادة قد ثبتت العراق بحلول صيف ٢٠٠٨م»[٣]. وكان الصحوات «أصحاب الفضل في العثور على مواقع مئات من مخابئ الذخائر أو جمعها أو الإبلاغ عنها، ما أعان قوات التحالف وقوات الأمن العراقية على استعادتها أو تحييدها»[٤]. وضبطوا الأسلحة، وعطّلوا الدعاية التمردية ومعلومات التدريب. وأفضت استخباراتهم إلى القبض على خمسة أهداف من أهم المطلوبين، ومئة مشتبه بهم من المتمردين. كما لوحظ انخفاضٌ بيّن في هجمات «القاعدة»؛ إذ «تراجعت الهجمات على قوات التحالف وقوات الأمن العراقية والمواطنين المحليين من نحو خمسٍ وثلاثين هجومًا في تموز ٢٠٠٧م إلى أقل من عشرة في

---

(1) Ibid.

(2) "Iraqi Government Assumes Responsibility for All 'Sons of Iraq.'"

(3) Shultz.

(4) Andrew W. Koloski, "Thickening the Lines: Sons of Iraq, A Combat Multiplier," *Military Review* (January-February 2009): pp. 41-53.

كانون الثاني وآذار ٢٠٠٨م»(١). وأقرّ أحد قادة «القاعدة» في محافظة الأنبار بأنّ «انقلاب السنة علينا أفقدنا كثيرًا وآلمنا ألمًا شديدًا»(٢). وسُجّل انخفاض قُدّر بسبعين في المئة في عدد جند «القاعدة» في ستة أشهر، إذ هبط العدد التقديري من اثني عشر ألفًا إلى ثلاثة آلاف وخمسمئة(٣).

ومع أنّ قوات التحالف أثنت على النجاحات القصيرة الأمد التي حققتها الصحوات، فإنّ تحفظات الحكومة العراقية إزاء دمجهم أفضت إلى إخفاقات بعيدة الأثر. فقد أورث دعمُ أعضاء التنظيم السابق للتمرد، وانتماؤهم السني، وصلاتهم بحزب «البعث» في عهد صدام، ريبة متبادلة بينهم وبين الحكومة العراقية ذات الغلبة الشيعية(٤). وأسهم هذا –مع القيود البيروقراطية وشحّ الموارد– في إخفاق الحكومة العراقية في الوفاء بوعودها بتوظيف مقاتلي التنظيم. وفي تموز ٢٠١٠م، لم يكن سوى أقل من نصف أفراد الصحوات السابقين قد مُنحوا وظائف(٥). ووجهت «دولة العراق الإسلامية»، التي نشأت عام ٢٠٠٦م من صلب «القاعدة»، تجنيدها نحو رجال سابقين في الصحوات لم

---

(1) Ibid.

(2) Farook Ahmed, "Backgrounder #23: Sons of Iraq and Awakening Forces," *Institute for the Study of War*, February 21, 2008.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Adam Weinstein, "U.S. troops transitioning 'Sons of Iraq' to local control," U.S. Army, December 9, 2008.

ينالوا الوظائف الدائمة الموعودة. وذكر أمنيون وسياسيون بأنّ مئات من المقاتلين السابقين إما انشقوا إلى التنظيم، أو صاروا عملاء مزدوجين[١]. وقال القيادي المحلي السابق في الصحوات ناظم الجبوري: «ليس أمام المقاتلين سوى خيارين: البقاء مع الحكومة، وهو ما يعرّض حياتهم للخطر، أو مساعدة «القاعدة» بأن يكونوا عملاء مزدوجين»[٢]. وتفاقم الوضع أكثر حين بدأت القوات الأمنية باعتقال مقاتلين سابقين من الصحوات بتهم إرهابية. ففي محافظة ديالى، اعتُقل تسعون من الصحوات بين كانون الثاني وتشرين الأول ٢٠١٠م، أُفرج عن نصفهم لاحقًا لعدم كفاية الأدلة[٣].

وقد كانت الصحوات ركنًا مهمًّا في استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة التمرد في العراق، وفي هذه الشراكة عِبر للولايات؛ فإتاحة الإسناد العسكري للوكلاء جعلتهم أجرأ على معارضة المتمردين. وكان عرضُ التوظيف والمدفوعات الشهرية من ركائز إنشاء مشروع «أبناء العراق»، وقد نجح في استمالة مَن انشقوا عن تنظيم «القاعدة». لكن، وإن كان من الضروري نقلُ إدارة المشروع إلى الحكومة العراقية، فإنّ الإخفاق في إرساء آلية تضمن دمج

---

(1) Timothy Williams and Duraid Adnan, "Sunnis in Iraq Allied With U.S. Rejoin Rebels," *New York Times*, October 16, 2010.

(2) Shultz.

(3) Williams and Adnan.

مقاتلي الصحوات على الوجه الصحيح في الدولة الجديدة مكّن الدولة العراقية من التنصّل من وعودها مما أفضى إلى سخط كبير بين عناصر الميليشيا السابقين. واستطاع تنظيم «دولة العراق الإسلامية» أن يستثمر هذه التوترات، وأن يستقطب المقاتلين الذين كانوا ركنًا في الاستراتيجية الأمريكية في العراق.

الكرد في سورية

كان الشعبُ الكردي –من خلال «قوات سورية الديمقراطية [قسد]»– ركنًا ركينًا في جهود الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم «الدولة» في سورية. لكنّ الجماعة الكردية في سورية صغيرة قياسًا بأخواتها في إيران أو العراق أو تركيا؛ إذ لا يتجاوز عدد الكرد في سورية مليونين ونصف المليون نسمة، يتركّزون في الغالب في الشمال الشرقي من البلاد[١]. ومع اندلاع الحرب الأهلية السورية سنة ٢٠١١م، ثم بروز تنظيم «الدولة» عام ٢٠١٤م، وإخفاق برنامج أمريكي لتدريب المتمردين السوريين على قتال التنظيم، دعمت الولايات المتحدة إنشاء «قسد» في تشرين الأول ٢٠١٥م[٢]. وتمثل هذه القوات تحالفًا عسكريًّا متعدد الأعراق، يضم جماعات كردية وعربية وتركمانية وآشورية وأرمنية، كانت على

---

(1) "Kurds in Syria," Minority Rights Group, March 2018.

(2) Hassan Hassan, "The Battle for Raqqa and the Challenges after Liberation," *CTC Sentinel* 10:6 (2017).

صلة بالولايات المتحدة، وتعمل ضمن «الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سورية»[١].

وتتصدر «وحدات حماية الشعب» الكردية صفوف «قسد»[٢]؛ وهي الجناحُ العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، أبرز الأحزاب السياسية الكردية في شمال سورية[٣]. ويشكّل المقاتلون الكرد قرابة أربعين في المئة من مجموع مقاتلي «قسد»، الذين يُقدَّر عددهم بنحو خمسين ألفًا[٤].

وقد أرست «قسد» نفسها شريكَ الغرب المحلي الأهم -وغالبًا الوحيد الموثوق- في قتال تنظيم «الدولة» في سورية[٥]. وكان تعاونها مع «قوة المهام المشتركة للعمليات الخاصة - عملية العزم الصلب» حاسمًا في إسقاط «الخلافة» الإقليمية للتنظيم في آذار ٢٠١٩م. ومنذ ذلك الحين، واصلت واشنطن دعمها

---

(1) Eric C. Bullard, "Syrian Democratic Forces," *EBSCO*, 2025.

(2) Hassan, "The Battle for Raqqa and the Challenges after Liberation."

(3) Genevieve Casagrande, "The Road to Ar-Raqqah: Background on the Syrian Democratic Forces," *Institute for the Study of War*, November 22, 2016.

(4) Mohammed Hassan, "Building Syria's new army: Future plans and the challenges ahead," *Middle East Institute*, June 12, 2025.

(5) Wladimir van Wilgenburg, "Syrian Democratic Forces (Syria)," *European Council on Foreign Relations*, n.d.

لعمليات «قسد» في مكافحة الإرهاب بالمشورة والمساندة وتوفير العتاد والتدريب والاستخبارات والدعم اللوجستي[١].

وتجلّت الفاعليةُ العامة للشراكة الأمريكية الكردية في العمليات على تنظيم «الدولة» التي أعقبت إعلانه «خلافتَه» عام ٢٠١٤م، ثم التأسيس الرسمي لـ«قسد». فقد شرعت هذه القوات بدعم من التحالف في تطهير القرى والبلدات في شمال غرب سورية منذ عام ٢٠١٥م[٢]. ونفذت عمليات في مواقع مفصلية، ونجحت في تحريرها، من ذلك سدّ تشرين عام ٢٠١٥م، والرقة عام ٢٠١٧م، ودير الزور عام ٢٠١٩م[٣]. وفي معظم هذه العمليات، وفرت الولايات المتحدة الاستخبارات والضربات البعيدة من الجو وغيرها من الوسائط، وسائر أشكال الإسناد المؤثر، بينما اضطلعت «قسد» بالنصيب الأكبر من القتال البري، وقدرت خسائرها بنحو أحد عشر ألف مقاتل خلال تلك المرحلة[٤].

---

(1) Ibid; "SDF Begins Raqqa Offensive, Progress Continues in Mosul," *U.S. Department of War*, June 6, 2017.

(2) Terri Moon Cronk, "US-led coalition's support to continue after Raqqa's liberation, Army major general says," *U.S. Army*, November 2, 2017.

(3) Ibid; Seth Frantzman, "The strategic Tishrin Dam has become a flashpoint in post-Assad Syria," *FDD's Long War Journal*, January 26, 2025.

(4) "Squaring the Circles in Syria's Northeast," Middle East Report N°204, *International Crisis Group*, July 31, 2019.

واستمر عمل «قسد» بعد هزيمة «الخلافة» المكانية لتنظيم «الدولة» عام ٢٠١٩م. إذ واصلت واشنطن تركيزها على إرشاد هذه القوات في «الدوريات المشتركة» و«التدريبات المدمجة»[١]. وأجرى المستشارون تدريبات على تكتيكات مكافحة العبوات الناسفة، ولاحظوا «تحسنًا جليًّا في القدرة على هذا الصعيد»[٢]. ومثالًا على تلك العمليات، أنّ «قسد» اعتقلت في مهمةٍ واحدة في حزيران ٢٠٢٠م تسعة وستين عنصرًا من تنظيم «الدولة»، وضبطت عددًا من مخابئ الأسلحة والذخائر[٣]. وبين كانون الأول ٢٠٢٤م وشباط ٢٠٢٥م، أفادت القوات بأنها نفذت خمسًا وسبعين عملية على تنظيم «الدولة»[٤].

وأثناء العمليات على تنظيم «الدولة» في ٢٠١٤-٢٠١٩م، أنشأت «قسد» سجونًا ومخيمات احتجاز لإيواء مقاتلي التنظيم ومَن يرتبط بهم. ولا تزال هذه القوات تسيطر على تلك السجون إلى اليوم، ويُقدَّر عدد المحتجزين من المنتمين

(1) "Home: Who We Are," Operation Inherent Resolve, n.d.

(2) Ibid.

(3) Brandon Ames, "Syrian Democratic Forces Display Strength, Capabilities through Successful Operations," *U.S. Army Central*, July 20, 2020.

(4) Samer Yassin, "SDF carries out 75 anti-ISIS operations since December – Spokesman," *North Press Agency*, February 17, 2025.

إلى التنظيم أو المتصلين به بنحو خمسين ألف شخص، من بينهم نساء وأطفال على صلة بالمقاتلين[١].

وكانت هذه السجون والمخيمات حلًّا مؤقتًا، لكنها غدت معضلة طويلة الأمد. فقد أثارت جملة من المخاوف المتعلقة بفاعليتها، وبالانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان على يد قوات «قسد»، وبما تنطوي عليه من خطر إعادة التطرف بين المحتجزين[٢]. ويرجح أن تواصل الولايات المتحدة دعم هذه السجون، ولو على نحو غير مباشر، طالما ليس ثمة بدائل واقعية للتعامل مع الأفراد المرتبطين بتنظيم «الدولة». كما أنّ غير دولة في الاتحاد الأوروبي ترفض إعادة مواطنيها الذين سافروا إلى سورية للقتال مع التنظيم[٣].

ومع أنّ «خلافة» تنظيم «الدولة» قد سقطت عام ٢٠١٩م، فإنّ ما يُقدَّر بنحو ألفين وخمسمئة مقاتل من التنظيم لا يزالون ينشطون في سورية والعراق

---

(1) Ido Levy, "Supporting the SDF in Post-Assad Syria," *Washington Institute for Near East Policy*, December 13, 2024.

(2) "Report to Congress on An Interagency Strategy with Respect to ISIS-affiliated Individuals and ISIS-related Detainee and Other Displaced Persons Camps in Syria," *U.S. Department of State*, 2025.

(3) Van Wilgenburg. For further research on how to deal with foreign fighters detained by the SDF, see Brian Michael Jenkins, "Options for Dealing with Islamic State Foreign Fighters Currently Detained in Syria," *CTC Sentinel* 12:5 (2019).

إلى اليوم[١]. وزيادة على استمرار هجمات التنظيم، ظهرت تعقيدات وإخفاقات سياسية حالت دون ترسيخ الشراكة بين الولايات المتحدة و«قسد». وفي طليعة ذلك صلة هذه القوات بحزب «العمال الكردستاني»، وهو ما يعقد العلاقة بين واشنطن وأنقرة. فحزب «العمال الكردستاني» جماعة انفصالية كردية تأسست ابتداء لإقامة دولة كردية مستقلة في تركيا، وقد صنفته الولايات المتحدة منظمة إرهابية أجنبية منذ عام ١٩٩٧م[٢]. وقد تشكّلت «وحدات حماية الشعب» على يد أفراد سابقين في الحزب، ولا تزال ثمة روابط بينهما[٣]. وتنظر تركيا إلى الجماعتين على أنهما كيان واحد، فترى «قسد» شريكةً في جميع أنشطة الحزب. وبعد هدنة مؤقتة، تجدد العنف بين الحزب وأنقرة عام ٢٠١٥م، وتبع ذلك تصاعد الهجمات التركية على المناطق الخاضعة لسيطرة الكرد. وفي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩م، سيطرت تركيا، ومعها حلفاؤها السوريون، على أراضٍ في شمال شرق سورية، مما اضطر «قسد» إلى تحويل قواتها

---

(1) Caroline Rose and Colin P. Clarke, "The Return of ISIS," *Foreign Affairs*, September 18, 2025.

(2) "Kurdistan Worker's Party (PKK)," National Counterterrorism Center, April 2025.

(3) Van Wilgenburg; "Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid," Special Report N°3, *International Crisis Group*, March 22, 2017.

ومواردها بعيدًا عن أهداف مكافحة الإرهاب، ووضع حليفين مهمين للولايات المتحدة في مواجهة مباشرة(١).

وفوق ذلك، حين أعادت «قسد» نشر سراياها للرد على قوات مدعومة من تركيا –كما حدث في تشرين الأول ٢٠١٩م– تراجع عدد الجنود المكلّفين بحراسة مخيمات الاحتجاز(٢). فقد انخفض عدد حراس مخيم «عين عيسى» من سبعمئة إلى ما بين ستين وسبعين. وبعد أن سقطت قنابل تركية قرب المخيم، فرّ ما يُقدَّر بنحو ثمانمئة وخمسين محتجزًا، قيل إنّ مئة منهم لم يُعَد القبض عليهم(٣).

وقد أقامت الولايات المتحدة شراكة لمكافحة الإرهاب مع «قسد» بمعزل عن تفاعلات إقليمية أخرى، من قبيل التوترات العرقية، أو قضايا الحكم، أو الهواجس الأمنية لدى دول أخرى، لكنّ محدودية هذه الشراكة، وإن انطوت على بعض المنافع، حملت في طياتها تبعات جسيمة؛ إذ إنّ استمرار هجمات

---

(1) Mohammed A. Salih, "US Policy in Northeast Syria: Toward a Strategic Reconfiguration," *Foreign Policy Research Institute*, May 6, 2024.

(2) Martijn Vugteveen and Joshua Farrell-Molloy, "Turkish Military Offensive in Syria: Consequences for Counter-Terrorism Operations," *International Centre for Counter-Terrorism*, June 28, 2022.

(3) Ibid.; Aron Lund, "What is the 'Khorasan Group' and Why Is the United States Bombing It in Syria," *Carnegie Endowment*, September 13, 2014.

أنقرة على «قسد» قد يقيد قدرتها على حماية الأراضي التي تسيطر عليها، وحراسة سجون تنظيم «الدولة»، ومواصلة عمليات مكافحة الإرهاب.

هيئة تحرير الشام، والحكومة السورية الجديدة، ومكافحة الإرهاب في سورية

انبثقت «هيئة تحرير الشام» من أتون الحرب الأهلية السورية التي اندلعت سنة ٢٠١١م. وبعد ما يربو على عقد من القتال العنيف، تولت «الهيئة» في كانون الأول ٢٠٢٤م قيادة الإطاحة بنظام بشار الأسد، وأمسكت بزمام السلطة في سورية، ثم أعلنت رسميًّا قيام حكومة جديدة في آذار ٢٠٢٥م.

ومع بدء الحرب الأهلية، توافد إلى ساحتها جموع من الجهاديين، محليين وأجانب[1]. وقد نشأت «الهيئة» من الاقتتال الجهادي الداخلي الذي تفجر في سورية عام ٢٠١٣م بين «دولة العراق والشام الإسلامية» -التي غدت لاحقًا تنظيم «الدولة الإسلامية»- وجماعاتٍ جهادية أخرى، في مقدمتها الجماعات المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، ولا سيما «جبهة النصرة». وخلال تلك المرحلة، واظبت الولايات المتحدة على قصف «النصرة» ومحاولة تصفية قادتها؛ إذ رأى الولاة الأمريكيون أنّ جند «النصرة» يخططون لعمليات خارجية

---

(1) Byman, *Road Warriors*, pp. 164-203.

تستهدف الولايات المتحدة وحلفاءها، وأنّ تمددها في سورية سيتيح حضورًا طويل الأمد لتنظيم «القاعدة»، بما يزيد من أخطار الإرهاب الدولي[١].

وبعد انفصال «النصرة» عن تنظيم «الدولة»، أعلنت انفصالها العلني عن تنظيم «القاعدة» عام ٢٠١٦م، وأنشأت كيانًا جديدًا آل مع مرور الزمن إلى «الهيئة تحرير الشام»، وقد جاوز عدد مقاتليها عشرة آلاف مقاتل تحت السلاح[٢]. ومنذ عام ٢٠١٧م، بسطت الهيئة سيطرتها على أجزاءٍ من محافظة إدلب. وحافظ قائد «النصرة» أبو مُحَمَّد الجولاني على قيادته «للهيئة»، وأضحى اليوم قائد سورية باسم أحمد الشرع. وفي عام ٢٠١٨م، صنفت وزارة الخارجية الأمريكية «الهيئة» منظمة إرهابية لإرثها «النصروي»، وبقي هذا التصنيف قائمًا إلى تموز ٢٠٢٥م، فيما لا تزال الأمم المتحدة تدرجها على قوائم الإرهاب[٣].

ورغم هذه الصلات، فقد شنّت «هيئة تحرير الشام»—ومن بعدها الحكومة السورية الجديدة منذ كانون الأول ٢٠٢٤م– هجمات متكررة على أفراد

---

(1) Martin Chulov, "Al-Nusra Front cuts ties with al-Qaida and renames itself," *Guardian*, July 28, 2016.

(2) "Hay'at Tahrir al-Sham (HTS): TNT Terrorism Backgrounder," *Center for Strategic and International Studies*, October 4, 2018; Daniel L. Byman and Jennifer R. Williams, "ISIS vs. Al Qaeda: Jihadism's global civil war," *Brookings Institute*, February 24, 2015.

(3) Marco Rubio, "Revoking the Foreign Terrorist Organization Designation of Hay'at Tahrir al-Sham," *U.S. Department of State*, July 7, 2025; Jason M. Blazakis, "Understanding the Trump Administration's Delisting of Hay'at Tahrir al-Sham," *Just Security*, July 18, 2025.

وجماعات مرتبطة بتنظيم «القاعدة»، وعلى قوات تنظيم «الدولة»، وعلى «حزب الله» في المناطق الخاضعة لسيطرتها، كما عملت على قمعهم. وتعود العداوة بين «الهيئة» و«الحزب» إلى وقت بعيد؛ إذ كان الحزب اللبناني سندًا وثيقًا للحكومة السورية السابقة بقيادة بشار الأسد، وحين أحكمت «الهيئة» سيطرتها على إدلب، شددت الخناق على «الحزب» وعلى النفوذ الإيراني. وحتى قبل ذلك –إبان «جبهة النصرة»– نفذت الجماعة هجمات عابرة للحدود وعمليات انتحارية على أهداف «للحزب» في لبنان، وأسرت مقاتلين له داخل سورية[١].

كما استمرت الخصومة المريرة بين «الهيئة» وتنظيم «الدولة» أكثر من عقدٍ من الزمان. فحين كان التنظيم الأخير ينشط في مناطق إدلب، أبى مقاتلوه الاعتراف بسلطة «الهيئة»، فلجؤوا إلى خطف قادتها ومقاتليها واغتيالهم وذبحهم، وسائر صنوف الاعتداء، وسعوا إلى إخضاع السكان القاطنين تحت سيطرتها. وردًّا على ذلك، أقدمت أجهزة «الهيئة» الأمنية على اعتقال مقاتلي

---

[1] "HTS Condemns U.S. Terror Designation, Demands Evidence of AQ Link," SITE Intelligence Group, June 1, 2018; Aaron Y. Zelin, "Jihadi 'Counterterrorism:' Hayat Tahrir al-Sham Versus the Islamic State," *CTC Sentinel* 16:2 (2023); Aaron Y. Zelin, "The New Syrian Government's Fight Against the Islamic State, Hezbollah, and Captagon," *CTC Sentinel* 18:3 (2025).

التنظيم –وأحيانًا قتلهم– في ما يزيد على اثنتين وستين عملية[١]. وبحلول عام ٢٠١٨م، كانت «الهيئة» قد نجحت في كبح هجمات تنظيم «الدولة» في المناطق التي تسيطر عليها[٢].

لكنّ الولايات المتحدة كانت بطيئة الخُطا في الإقرار بالقطيعة الحقيقية بين «الهيئة» وسائر الجماعات الجهادية، وذلك لأسباب منها استمرار بعض الاتصالات، وبقاء خطاب مؤيد، وروابط أخرى. وما اكتنفها من شكوك وارتياب[٣]. ففي عام ٢٠١٣م، إذ كانت بوادرُ الانفصال بين «النصرة» و«الدولة» في طور التشكل، ظل الفريقان يُجريان عمليات مشتركة، بل إنّ الجولاني أثنى حينئذ على رأس تنظيم «الدولة»[٤]. كما حاول قادة في تنظيم «الدولة»، ومن بينهم اثنان من «خلفائه» المزعومين، التخفي داخل مناطق خاضعة لسيطرة «الهيئة». ويرى **آرون زِلِن** (Aaron Y. Zelin) –أحد أعلام الباحثين في شؤون «الهيئة»– أنّ «الهيئة» لم تكن –على الأرجح– على علم بوجودهم، وأنّ لم يفعلوا سوى الاحتماء بما توفّره تلك المواضع من خفاء، إلا

---

(1) Zelin, “The New Syrian Government’s Fight Against the Islamic State, Hezbollah, and Captagon.”

(2) Zelin, “Jihadi ‘Counterterrorism.’”

(3) “Amendments to the Terrorist Designations of al-Nusrah Front,” *U.S. Department of State*, May 31, 2018.

(4) Zelin, “Jihadi ‘Counterterrorism.’”

أنّ مجرد احتمال التعاون مدعاة للقلق والارتياب[١]. ومع استمرار هذه الروابط المحتملة، قد تكون «الهيئة» في الوقت ذاته شريكًا للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب؛ إذ يرى الخبير في الشأن السوري وسيم نصر أنّ من الممكن أنّ «الهيئة»، بحلول عام ٢٠١٧م، كانت تمد الولايات المتحدة بمعلومات عن تنظيم «القاعدة» وغيره، بما ييسر استهدافهم[٢].

ومنذ تسلّمها مقاليد الحكم في سورية، واصلت الحكومة -التي يتألّف قوامُ قيادتها من رجال سابقين في «الهيئة»- اتخاذ إجراءات صارمة ضد تنظيم «الدولة» و«حزب الله»، ولم يُعرَف عنها أنها قدمت دعمًا لأي جماعات إرهابية ذات توجه خارجي. وقبل وصولها إلى السلطة، سعت «الهيئة» إلى تعطيل خطوط إمداد السلاح من إيران إلى «حزب الله» في لبنان، وهي الخطوط التي ظلت سورية ممرًّا رئيسًا لها سنوات طوالًا. كما فككت «الهيئة» خلايا تابعة «للحزب» في بعض أنحاء سورية. ومع ما أبدته الحكومة السورية من دعم ضمني، واصلت الولايات المتحدة غاراتها الجوية على تنظيم «الدولة» في سورية، متعاونةً مع «قسد»، التي تعمل في وضع حرج تحت الحكومة الجديدة، وتسيطر على عدد من المحافظات السورية التي لا يزال التنظيم ينشط فيها.

(1) Ibid.

(2) Wassim Nasr, “The Syrian Civil War Part 1,” “Conflicted” podcast, February 12, 2025, see minutes 27 and 31.

أقدمت الحكومة السورية اعتمادًا على معلومات قدمتها الاستخبارات الأمريكية على منع تنظيم «الدولة» من عملية تفجير في دمشق. كما شاركت الحكومة الجديدة بما استخلصته من معلومات خلال الاعتقالات في معاونة جهود استهداف عناصر التنظيم في العراق[١].

وكانت «الهيئة» ذات نفع معتبر شريكًا في مكافحة الإرهاب قبل أن تقود إسقاط نظام الأسد، ولا يزال النظام الذي تتزعمه اليوم ذا قيمة مماثلة لهذا الغرض لأسباب شتى. فالنظام السوري يمسك بزمام السيطرة على معظم أنحاء البلاد، وبذلك يهيمن على الجهاز القضائي، ويقود أعدادًا كبيرة من عناصر الشرطة والاستخبارات والقوات العسكرية وشبه العسكرية، لذا لديه القدرة على رصد خلايا تنظيم «الدولة» و«الحزب» وعملياتهم وتعطيلها. كما أنّ تبادل المعلومات المستقاة من الاعتقالات والمداهمات يتيح للعراق ولغيره من الدول تفكيك الخلايا الإرهابية على أراضيها. وإلى ذلك، فتاريخ قادة «الهيئة» الجهادي أكسبهم دراية بشبكات الجهاديين، وبالأعيان المهمين، وبسائر المقومات الحيوية لجماعات مثل تنظيم «القاعدة». ويفضي تعطيل النظام السوري لوجود «الحزب» في سورية إلى زعزعة ركيزةٍ طالما اعتمد عليها الحزب

---

(1) Zelin, "The New Syrian Government's Fight Against the Islamic State, Hezbollah, and Captagon;" Warren P. Strobel, Ellen Nakashima, and Missy Ryan, "U.S. shared secret intelligence with Syria's new leaders," *Washington Post*, January 24, 2025.

اللبناني، كما يزيد من صعوبة دعم إيران له. ووفقًا **لسيباستيان غوركا** (Sebastian Gorka)، كبير مستشاري الرئيس في شؤون مكافحة الإرهاب: «إننا نعمل على محاولة جعل دمشق أقدرَ على الاضطلاع بمكافحة الإرهاب»[١].

ورغم هذه المزايا، فإن الحكومة السورية الجديدة تُثير جملة من الصعوبات، بعضها بالغُ الخطورة، إذا نُظر إليها شريكًا في مكافحة الإرهاب: فرغم أنّ الجماعة لا يُعرَف عنها احتفاظُها بروابط نشطة مع تنظيم «القاعدة»، فإنّ أفرادًا ممن كانوا ينتمون إلى «الهيئة» لا يزالون يحتفظون بصلات مع إرهابيين مختلفين، تعود إلى عهدهم السابق في «جبهة النصرة»[٢]. ويغدو من العسير تمييزُ مقدار هذه الاتصالات -إن وُجدت- وما إذا كانت ذات طابع عملي، ولا سيما في ما يتعلق بالعمليات الخارجية. كما كانت «للهيئة» روابطُ بجماعاتٍ من آسيا الوسطى لها صلات بتنظيم «القاعدة» وتنظيم «الدولة»[٣].

---

(1) "Sebastian Gorka on the Trump Administration's Approach to Counterterrorism," C-Span, August 21, 2025.
(2) Michelle Nichols, "Exclusive: UN report sees no active Syrian state links to Al Qaeda," Reuters, July 11, 2025; "Twenty-second report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2368 (2017) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities," United Nations Security Council, July 27, 2018.
(3) Kathleen Collins, "Uzbek Foreign Fighter Groups in the Syrian Jihad: The Evolution of KIB and KTJ from 2011 through 2025," *CTC Sentinel* 18:9 (2025).

ويزيد هذا الأمر التباسًا أنّ التيقن من حقيقة معتقدات الأفراد المرتبطين «بالهيئة» ونياتهم أمر شديد الصعوبة. فقد أثنت «الهيئة» عام ٢٠٢١م على عمليات حركة «حماس» على إسرائيل، كما سبق لمنظّريها أن أشادوا بهجمات وقعت في الغرب، من ذلك حادثةُ الذبح في فرنسا عام ٢٠٢٠م[١]. وهذه الصلات والتعاطف المحتمل قد تفضي إلى خطأ في تقدير ما إذا كانت «الهيئة» قد غيرت نهجها حقًّا، بما قد يفضي -إن أُسيء التقدير- إلى أن تقدم الولايات المتحدة عونًا لنظام يقوده متعاطفون مع الإرهاب وداعموه من وراء حجاب.

وإلى جانب هذه الارتباطات المقلقة، فإنّ الحكومة السورية، التي يديرها أحمد الشرع وسائر رجال ما كان يُعرف بـ«هيئة تحرير الشام»، تعاني ضعفًا بنيويًّا عامًّا؛ إذ لا تسيطر على كل الأراضي السورية، كما ترزح البلاد تحت أزمات اقتصادية خانقة -ثمرة أكثر من عقد من الحرب الأهلية، وعقود أخرى من سوء الإدارة الاقتصادية- وعلى هذا، تتبدد مواردُ الحكومة وتتشتت، وتظل جماعات مثل تنظيم «الدولة» ناشطة في بعض أنحاء سورية. وهذا كله يحدّ من قيمة النظام السوري شريكًا في مكافحة الإرهاب، وإن كان ينطوي على فوائد جمة.

---

(1) Zelin, “Jihadi ‘Counterterrorism.’”

وعلاوة على أدائه في مجال مكافحة الإرهاب، يبدو أنّ أحمد الشرع يميل إلى النزعة السلطوية، وهو ميل يتجلى سواء في سياسات «الهيئة» حين كانت جماعة متمردة تحكم إدلب أو في الاعتداءات التي شنها بدو مرتبطون بالحكومة وغيرها من القوى على جماعات مثل الدروز وغيرهم من الخصوم المتوهَّمين، الذين كثيرًا ما يُوصَمون بالردة[١]. وللتنبيه، فإنّ هذا النظام، إلى الآن، أقل توحشًا من نظام الأسد، ويُبدي ما يُفهم منه إشراك طوائف سورية مختلفة في الحكم، لكنّ مدى التزامه بنظام منفتح ما يزال غامضًا، كما أنّ ما يبدو من تسامح مع العنف ضدّ الدروز يثير تساؤلات مقلقة[٢]. ومن ثم، فإنّ تعزيز النظام السوري باسم مكافحة الإرهاب قد يفضي إلى تقوية حكم استبدادي.

شر لا بد منه؟

على غرار سائر شركاء مكافحة الإرهاب، فإنّ العمل مع جماعات من قبيل «الصحوات» و«قسد»، و–على نحو غير مباشر– «الهيئة»، سواء في طورها جماعة متمردة أو في مقامها حكومة لسورية، يخفف العبء عن كاهل الولايات المتحدة. فقد تولت هذه الجماعات، أو ما تزال تتولى، القسط الأوفر من القوة

---

(1) Ibid.; Beatrice Farhat, "Syria: Nearly 100 killed in fighting between Druze, Sunni tribes," Al-Monitor, July 14, 2025.

(2) Christopher Blanchard, "Syria: Transition and U.S. Policy," Congressional Research Service, September 5, 2025.

القتالية في مواجهة أبرز التنظيمات الإرهابية الناشطة في المشرق، الأمر الذي قلل الكلفة على الولايات المتحدة، وخفّض المخاطر التي يتعرّض لها أفرادُها. وبما قدمته واشنطن لهذه الكيانات الثلاثة من تدريب واستخبارات وموارد ودعم عسكري، غدت جهود مكافحة الإرهاب الأمريكية أشد فاعلية، وأقل كلفة بكثير لو سلكت نهجًا منفردًا صرفًا.

وفي الحالات الثلاث التي سلف عرضُها، لم تكن لدى الولايات المتحدة بدائلُ تُذكَر عن الشركاء المذكورين؛ ذلك أنّ الجماعات الإرهابية تميل إلى العمل في البيئات التي تضعف فيها سلطة الدولة، الأمر الذي يضطر الولايات المتحدة، في كثير من الأحيان، إلى التعاون مع جماعات دون الدولة أو مع شركاء غير مألوفين، يكون لبعضهم ماض مقلق أو صلات منفرة، وذلك في سياق مكافحة الإرهاب. ففي سورية، على سبيل المثال، رأت إدارة أوباما في نظام الأسد عدوًّا، وسعت مرارًا إلى التعاون مع فصائل سورية شتى، وأنفقت مئات الملايين من الدولارات دون طائل يُذكر، ولم يثبت من بينها شريكًا كفؤًا ومقبولًا سياسيًّا لدى الولايات المتحدة سوى «قسد». أما الحكومة السورية الجديدة، التي يتصدرها رجال سابقون في «الهيئة»، فهي اليوم أقوى القوى الفاعلة في البلاد، ويغدو تعاونها أمرًا لا غنى عنه في مسعى القضاء على بقايا تنظيم «الدولة» هناك. وعلى المنوال نفسه، غدا دعم الصحوات ضرورة ملحة،

لأنّ الحلفاء الكرد والقوات الحكومية القائمة في العراق كانوا يفتقرون إلى التأييد في المناطق السنية التي كان تنظيم «القاعدة» قويًّا فيها، بل كان يُنظر إليهم في كثير من الأحيان على أنهم أعداء. وهكذا كثيرًا ما غلبت الحاجة إلى تعاون فعّال في مكافحة الإرهاب على التحفظات المتعلقة بماضي هؤلاء الشركاء، أو صلاتهم، أو سائر أفعالهم. وقد وجهت الأهداف المشتركة في مكافحة الإرهاب بين الولايات المتحدة والشركاء الثلاثة المذكورين هذا التعاون، ومكّنت كل طرف من تجاوز هواجسه.

وإلى جانب القوة القتالية، يوفر الشركاء الميدانيون: الاستخبارات والشرعية؛ فبالعمل مع قوى مقاتلة منبثقة من المجتمعات المحلية، كما في حالتي الصحوات و«قسد»، استطاعت الولايات المتحدة أن تبني صورة استخبارية دقيقةَ التفاصيل. وأسهم ذلك في التعرف على مقاتلي تنظيم «القاعدة» وتنظيم «الدولة» وأنصارهم، وساعد –وهو أمر لا يقلّ شأنًا– على تقليل احتمالات اعتقال أو قتل أناس لا صلة لهم بهذه الجماعات، ومن ثَم الحد من عواقب الارتداد العدائي من قِبل المجتمعات المحلية.

ما يكتنف الشراكة من كلفة ومخاطرة

اتخاذ شركاء على غير السنن المعهود أولياء يجر إلى أعباء جِسام ومزالق جمة؛ فرغم إظهار جميع هؤلاء الشركاء قدرًا من الكفاءة العسكرية، فإنّ لطاقتهم

حدودًا بيّنة. فقد احتاجت الصحوات و«قسد» إلى قدر وافر من القوة الجوية الأمريكية وسائر ضروب الإسناد العسكري ليتمكنوا من تنفيذ عمليات فعالة. كما لوحظ تحوّلٌ بيّن في قدرات «قسد» –سواء في القوة القتالية أو في جمع الاستخبارات المحلية– حين انتقلت العمليات جنوبًا إلى محافظة دير الزور، حيث لا وجود لمجتمعاتٍ كردية. فالمعركة في دير الزور، على سبيل المثال، استغرقت ضعف المدة التي استغرقتها معركة الموصل[١]. وزيادة على ذلك، تمكّنت القوات التي دعمها نظام الأسد من فك الحصار عن مدينة دير الزور في غضون شهرين، في حين امتدت حملة «قسد» العسكرية شرقًا لأكثر من عام كامل[٢].

ويُضاف إلى ذلك أنّ كثيرًا من هؤلاء الشركاء تورطوا في انتهاكات لحقوق الإنسان. «الهيئة» مثلًا حكمت المناطق التي سيطرت عليها حكمًا استبداديًّا، وأقصت الأقليات، وهي سيرة محل نظر مع انتقالها إلى قيادة سورية[٣]. كما اتهمت «قسد» بدخول مدن انسحب منها نظام الأسد بالقوة، واحتجاز المدنيين أو قتلهم، وتعذيب السجناء في معسكرات الاحتجاز، وتجنيد

---

(1) Hassan Hassan, "A Hollow Victory over the Islamic State in Syria? The High Risk of Jihadi Revival in Deir ez-Zor's Euphrates River Valley," *CTC Sentinel* 12:2 (2019).

(2) Ibid.

(3) Nury Turkel et al., "Factsheet: Religious Freedom in Syria," United States Commission on International Religious Freedom, November 2022.

الأطفال[١]. ووصف أحد المراقبين بعض الصحوات بأنهم «كانوا يطاردون جند «القاعدة» بنفس انتقامية؛ يجرّونهم في الشوارع بالسيارات... وكان الأمر أقرب إلى مجزرة وحشية»[٢]. ومثل هؤلاء الشركاء لا يلتزمون –في الغالب– بقواعد الاشتباك الأمريكية، ولا يعملون تحت طائلة المساءلة الدولية، الأمر الذي يعرّض الموارد أو الأسلحة الأمريكية لخطر الاستخدام على غير المقصود، وقد يورط الولايات المتحدة أخلاقيًّا وسياسيًّا بسبب ما تقدمه من عون. وليس هؤلاء الشركاء، كذلك، بالضرورة متسقين مع الولايات المتحدة، ولا سيما بعد دحر العدو المشترك الآني؛ إذ إنّ اجتماعهم إنما كان بدافع المصالح المشتركة، وهم يسعون، في نهاية المطاف، إلى تعظيم نفوذ جماعتهم أو فصيلهم، ولو تعارض ذلك مع المقاصد الأمريكية.

وكثيرًا ما تصحب هؤلاء الشركاءَ علائق مريبة؛ إذ انحدرت الصحوات من تنظيم «القاعدة»، كما نشأت «الهيئة» من الحركة الجهادية في سورية. وفي كلا الحالين، أكسبهم هذا الأصل دراية متينة بخصومهم الإرهابيين لاحقًا، لكنه ينطوي أيضًا على تبِعة بقاء هوًى فكري كامن، بل قد يفضي –عند تبدل

---

(1) "2023 Country Reports on Human Rights Practices: Syria," Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, U.S. Department of State, 2023; "Syria 2024," *Amnesty International*, n.d.

(2) Jon Moran, "State Crime, Irregulars and Counterinsurgency," *State Crime Journal* 4:2 (2015): pp. 154-174.

الظروف- إلى عودة بعضهم -كما وقع مع الصحوات- إلى صفوف الجماعات الإرهابية[١]. وفوق ذلك، فإنّ في هذا المسلك مظنة تسرب السلاح والأموال والأخبار إلى تلك الجماعات.

ويترتب على اتخاذ هؤلاء الشركاء ما يُكدّر العلاقات السياسية، ولا سيما مع حكومات البلدان التي يعملون فيها أو مع جيرانها. فقد نظرت تركيا، وهي حليف مهم في حلف «النيتو»، إلى «قسد» ذات الغلبة الكردية على أنها تهديد محتمل لاستقرارها الداخلي، وعارضت بشدة الدعمَ الأمريكي لها. كما أغضبت استقلالية الصحوات الحكومة العراقية، التي رأت فيها منافسًا بقدر ما رأت شريكًا في مكافحة الإرهاب. أما الحكومة السورية الجديدة التي يتصدرها عدد كبير من رجالات «الهيئة» السابقين، فمع أهميتها في احتواء تنظيم «الدولة» و«الحزب» تراها إسرائيل تهديدًا محتملًا، فأقدمت على شن ضربات عسكرية على قواتها، ما جعل الولايات المتحدة في موضع تعارض مع حليف ذي شأن.

اعتبارات مستقبلية في تقاسم الأعباء

لأنّ الولايات المتحدة تُحجِم عن نشر أعداد كبيرة من قواتها لمحاربة الإرهاب في أنحاء العالم، فإنها ستواصل الاعتماد على فاعلين محليين، وهو اعتماد

---

(1) Williams and Adnan.

يفضي، في أحيان كثيرة، إلى تحالفات على غير المعهود. وقد أشار سيباستيان غوركا، كبير مستشاري الرئيس لشؤون مكافحة الإرهاب، إلى أنه ينظر إلى حركة «طالبان» بوصفها قوة متعاونة في مجال مكافحة الإرهاب[1]. وإلى جانب أفغانستان، تعمل الولايات المتحدة على توسيع صلاتها بالحكومة السورية الجديدة، وقد تنظر واشنطن مستقبلًا في تعزيز جهودها لمكافحة الجماعات الجهادية في أفريقيا، وهو ما قد يستلزم التعامل مع أصناف شتى من الشركاء ذوي السمعة السيئة. وفي مثل هذه السياقات، تجعل السيرة الردية في مجال حقوق الإنسان، والارتباطات بالتنظيمات الإرهابية، والتعقيدات الدبلوماسية، من هؤلاء شركاء مقلقين في ميدان مكافحة الإرهاب.

وسيتعين على الولايات المتحدة أن تُقارب تقاسم الأعباء بفهم أوضح للُبّه: فهو تعاون نفعي، هش بطبعه، تحكمه توازنات قوى محلية متقلبة. فتعاون «طالبان» مع الولايات المتحدة على «ولاية خراسان» في أفغانستان يقوم أساسًا على التهديد الذي يمثله هذا الفرع لسلطة «طالبان»، وهو تعاون تزيده تعقيدًا علاقاتُ «طالبان» المتشابكة مع مراكز القوى المختلفة داخل أفغانستان. وقد يكون تزويد «طالبان» بمعلومات استخبارية عن «ولاية خراسان» أمرًا معقولًا من الناحية العملية، لكن العلاقة الطويلة الأمد بين

---

(1) “Sebastian Gorka on the Trump Administration’s Approach to Counterterrorism.”

الولايات المتحدة و«طالبان» ستظل –على الأرجح– علاقة مضطربة ومتوترة[١].

وفوق ذلك، فإنّ التعويل على مثل هؤلاء الشركاء يُعقّد الاستراتيجية بعيدة المدى، ويستلزم انخراطًا أمريكيًّا مستدامًا يتجاوز الأهداف الميدانية الآنية؛ وهو ما يتطلب استعدادًا مسبقًا. وتُظهر تجربة الصحوات أنّ المكاسب التكتيكية قد تتبدد إذا أخفقت الولايات المتحدة في دعم مسارات الحوكمة، والإدماج الاقتصادي، وإعادة الإدماج السياسي بعد انتهاء القتال. فعندما يتسم الالتزام الأمريكي بالغموض، أو حين تُقصي الحكومات المضيفة هؤلاء الشركاء لاحقًا أو تُعاقبهم، قد تتشظى هذه الجماعات، أو تعيد التسلح، أو حتى تنشق وتنضم إلى تنظيمات إرهابية، كما حدث حين جُند عدد كبير من مقاتلي الصحوات السابقين في صفوف تنظيم «الدولة». ومن ثَم، لا بد أن يصحب تقاسمَ الأعباء تخطيط سياسي طويل الأمد وبآليات متابعة دقيقة، تفاديًا لتقويض المكاسب الأمنية الأولى.

وسيقتضي تقاسم الأعباء مستقبلًا قبول الولايات المتحدة بتوتر دائم بين الفعالية والمُثُل. فالعمل مع فاعلين ارتبطوا بتمردات سابقة أو بانتهاكات لحقوق

[1] "Senior Study Group on Counterterrorism in Afghanistan and Pakistan: Final Report," *United States Institute of Peace*, May 14, 2024; Dan De Luce, Mushtaq Yusufzai, and Tom Winter, "The Enemy of my Enemy: Biden Admin Weighs Working with the Taliban to Combat ISIS-K," *NBC News*, July 3, 2024.

الإنسان ينطوي على مخاطرة أخلاقية، واحتكاك دبلوماسي مع الحلفاء، وتآكل في السمعة. فـ«طالبان» مثلًا لها سيرة فاسدة في مجال حقوق الإنسان، كما تُبدي إسرائيل عداء للحكومة السورية الجديدة[١]، لكنّ الإحجام عن التعاون بسبب هذه الاعتبارات أو ما يماثلها قد يترك الولايات المتحدة بلا شركاء في معتركات من الأهمية في غاية.

خلاصة الأمر أنّ تقاسم الأعباء في المرحلة المقبلة لن يقتصر على توزيع المسؤوليات العسكرية، بل سيتطلب إدارة مستمرة للمخاطر: تمحيص الشركاء، وجمع المعلومات عن سلوكهم، والحفاظ على بدائل احتياطية، والاستعداد للانسحاب أو لتحويل الدعم متى ما انحرف الشركاء عن المصالح الأمريكية. وسيظل تقاسم الأعباء ضرورة لا غنى عنها، لكنه سيبقى فعلًا من أفعال الموازنة الاستراتيجية، لا حلًّا مستقرًّا ولا منخفض الكلفة.

---

(1) "Afghanistan: Events of 2024," Human Rights Watch, n.d.